

تلك الاصول عن مجرد هذه الوصية وادراك الجمهور الا ان كان لا منه اجازة  
 وكذا شرطوا الا في الرواية في الاطلاق وهو ان يعلم الشيخ احد الطرفين  
 بانتهى اروق الكتاب الفلاني في فلان فان كان لا منه اجازة فلا والافلا عن بنوك  
 كما اجازة العامة في الجاز لم لا في الجاز به كما يقول اجازة جميع المسلمين  
 اولون او رك حيازة اولاه بل البلد الغلانية وهو اقرب الى الصحة بقرب الا  
 تحصار وكذا الاجازة للجمهور كما يكون بينهما اومهما وكذا الاجازة للجمهور  
 كان اجازة لم يسئل لفلان وقيل ان عطفه على موجود صحيح كان يقول  
 اجازة لفلان ولم يسئل لفلان والاولى عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة  
 لوجوده او عدمه علوت شرطية مستترة الغير كما يقول اجازة لفلان  
 فلان فلان او اجازة لفلان فلان لان يقول اجازة لفلان استثبت  
 وهذا على الصحيح في جميع ذلك وقد تقرر الرواية بجميع ذلك سوى الجمهور ما لم  
 يتبين المراد منه الخليفة وحكاية عن جماعة من منتهى كمال استعمال الاجازة للجمهور  
 من القديما ابو بكر بن ابراهيم وادوا ابو عبد الله بن مندة واستعمل المعلقة في  
 ايضا ابو بكر بن ابي حنيفة وروى بالاجازة العامة جمع كثير من جموع بعض  
 الحفاظة كما وردتهم على حروف والجمع لكثرتهم وكذا ذلك كما قال ابن  
 الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة في الحقيقة المعينة تختلف في صحتها  
 اختلافا قويا عند القديما وادوا كما العمل استعمل اعتبارها عند المتأخرين  
 فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها  
 تزداد ضعفا لكثرها في الجملة اجازة ايراد الحديث مفصلا واسم اعادوا والاشارة  
 انتهى الكلام في اقسام صنعة الاداء غير الرواية التي انقضت اسما وهي  
 ابايهم فصاعدا واختلف اسما صم سواد اتفق في ذلك اثناء من انما ولكن

وكذلك اذا اتفق اثناء فصاعدا في الكنية والنسبة فهو الذي  
 يقال المنفق والمضيق وقاية معرفة حثيثا في نطق الشخصان  
 شخصا واحدا وقد صنف الخليل فيه كتابا باحاطا وقد خصه  
 وروى عليه شيئا كثيرا ونذكره في مقدم في النوع المسي بالهلال في  
 منه ان يظن الواحد اثنين ونذكره في منه ان يظن الاثنان واحدا وان  
 انقضت الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان مرصع الاقلاق  
 النقطه او الشكر فهو الموقوف والمخلف ومع فته من هات هذا الفرق  
 حتى قال عدلين المدني استنصت في ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم  
 بانها لا يدخل في حكم العكس والاشتمال في يد اعلمه والوجه وقد صنف فيه  
 فيه الواحد انها العكس يمكن اضافة الى كتاب التصحيف في اذوه  
 بالتأليف عبد الغني بن سعيد مجمع فيه كتابا في منتهى الاسماء  
 وكتابا في منتهى النسبة وجمع في الدار فظن في ذلك كتابا باحاطا في جمع  
 الجميع ابو نصر بن ماركولان كتاب الاما والاسم ذكر عليهم في كتاب اخر مجمع  
 فيه او عامهم وبينها وكما جمع ما جمع في ذلك ووجه كل محدث يكون  
 وقد استدرج عليه ابو بكر بن نفيضة ما فانه او كثر لونه في محمد بن  
 ذلك عنه من ضروريه من سليم يفتح السين في محمد بن الخليل وكذا ابو جهم  
 بن الصابوني وجميع الذين يذكرون باختصار احدا اعتمد فيه على الضبط  
 بالعلم فكثر فيه العلق والتصحيف المبين لموسوع الكتاب وقد ستر  
 انه تاملت في تصنيفه في كتابا سميت سنن المنية بخبر المنية وهو  
 محمد واحد فضبطه باخبر في علم الطريق الرصينة وروى عليه اشياء  
 كثيرة مما اهل اولم يقف عليه وانه اعلم من ان انقضت الاسماء خطا

وكذا ذكر

195

Copyrighted material